نور الدين لشهب*

يكذب السراب على الصحراء فتزداد عطشا

سعد سرحان

دعوني اولا ان اكشف عن هويتي قبل ان اتهم او اكتب في عداد التكفيريين النواصب والصداميين وازلام النظام المقبور من قبل «الحكومة الملتحية ديمقراطيا» تحت الاحتلال والمسجونة في المحمية الامريكية «المنطقة الخضراء»... أنا من مغرب هذه الامة العربية والاسلامية المداومة في مؤسسة الحزن العربي. دعوني اعترف مبدئيا انه لا يوجد عندي فرق بين الشيعة والسنة، هما مذهبان داخل دائرة الاسلام، والمذهب هو نهج لفهم الاسلام، ولا احب ان اخوض في النقاشات الفقهية الفرعية والاختلافات التاريخية في مجموعة من الرؤى لبعض القضايا التي شغلت العقل العربي قديما.

المهم عندي ان المذاهب مسألة تعكس غنى التراث العربي الفكري والحضاري لو وجدت نخبة مشغولة بقلق السؤال الثقافي الطامع في ابداع منتج موصول بقضايا الامة... ولهذا لما كنا في الجامعة في حماة التدافع اليساري الاسلامي كنا نحتاج الاستئناس بكتابات لمنظرين محسوبين على تيار الاسلام السياسي نستفيد منها من السنة والشيعة معا، فكنا نقرأ للمفكر الايراني علي شريعتي ومرتضى المطهري، وكنا نثقف انفسنا بكتب الشهيد محمد باقر الصدر «فلسفتنا» و«اقتصادنا» و«الأسس المنطقية للاستقراء» والعلامة محمد حسين فضل الله وآية الله محمد مهدي شمس الدين ومقالات العلامة السيد محسن الامين وهاني فحص و.. ومجلات العالم والمنطلق والكلمة والمنهاج و... ولم نحس بأي ضير او نقص ونحن نستفيد من المشترك ونحوله الى مادة معرفية صالحة لنجادل بها زملاءنا من الطلبة كلما تطلب الامر ذلك.

ولما انتصرت الثورة الاسلامية بايران استبشر بها الفضلاء من ابناء الامة العربية خيرا وعلى وجه التحديد المفكرون المغاربة بيساريهم واسلاميهم. فمجلة «اقلام» التي كانت عبارة عن حلقة معرفية يتجمع حولها اساطين الفكر اليساري بالمغرب في عددها التاسع من نيسان (ابريل) 1979 نشرت قصيدتين طويلتين في مدح الخميني واحدة عنوانها «مقاطع من اليادة آية الله الخميني الطويلة» للشاعر أحمد هناوي والثانية تحت عنوان «تحية النصر للرائد الامام آية الله الخميني» للشاعر محمد الوديع الآسفي، اما التيار الاسلامي فنجد أبرز منظريه وهو د. عبد السلام ياسين كان في مجلة «الجماعة» التي كانت تصدر آنذاك قبل ان تتعرض للمصادرة المخزنية، حين يذكر الخميني يترضى عنه، الى درجة ان اعتبر الثورة الاسلامية احدى خطوط التغيير الثلاثة التي يجب ان تسترشد بها الامة في مواجهة حكام الجبر والطغيان.... اضف الى هذا نحن ـ معشر المغاربة ـ من حيث القيمة التاريخية لا ننسى ان اول دولة قامت على هدي الاسلام في المغرب اسسها المولى ادريس الأول وهو من آل بيت النبوة الاطهار عليهم سلام ربي. فليست لنا حساسية تجاه الشيعة، بل نحن السنة شيعة بمعنى من المعاني، على المستوى الوجداني نوقر ونعظم آل البيت ونتشيع الى حبهم، ونختلف معهم ان جاروا او ظلموا الم يقل النبي صلى الله عليه وسلم «لو سرقت فاطمة بنت محمد لقطعت يدها».. عفوا لست غبيا لانجر للحديث عن العصمة كقضية فقهية عليها مدار الاختلاف ما بين المذهبين ..

وددت لو اتحدث عن المشهد السياسي العراقي الماساوي، وعلاقة الاسلام المحمدي الاصيل – كما يتشدق بذلك ملوك الطوائف الجدد ـ بالدماء والاشلاء والشهداء التي يروح ضحيتها الضعفاء والشعراء والعلماء والاولياء. يتساقطون يوميا بالعشرات والمئات كاوراق الخريف. ما حقيقة ما يجري في العراق من ذبح وخطف واحراق وتعذيب وتنكيل وانتقام متبادل. ان الاسلام كما افهمه جاء لاسعاد البشرية، ومهمة الايمان تحقيق الامان فكلما ارتقى الانسان في مدارج الايمان واستنار بمشكاة النبوة شعر انه ينتقل من البهيمية الى الانسانية الحقة، والاسلام من السلام، حتى الجهاد في الاسلام هو عنف مقدس لدفع الضرر عن الانسان الذي جاء هذا الدين ليكرمه ويسعده ويحقق له السلام في الدارين الدنيا والآخرة. يقول الفيلسوف والشاعر محمد اقبال: اذا الايمان ضاع فلا امان ولا دنيا لمن لا يحي دينا..

فهل ما يجري في العراق له علاقة بالصراع بين المذاهب؟ كلا ان المذاهب لا تتصارع، بل تتحاور لأنها افكار تحتاج الى الاقناع وليس الى الاقماع.

اننا ازاء الظاهرة التي تنبأ بها عالم الاجتماع العراقي الراحل علي الوردي سماها طائفية بلا دين.. لنعد الى التاريخ القريب، والتاريخ في هذه المناسبة ضروري لفهم ما يجري، لان العراق كان والى وقت قريب، ويا للمفارقة الغريبة، في نظر مجموعة من الباحثين العرب خصوصا منهم العراقيون الذين ما فتئوا يؤكدون ان العراق سوف لن يسقط في اتون الحرب الاهلية كما ينظر لها الاحتلال ويخطط، لان لحمة المجتمع عصية على الانجرار الى الطائفية لانه مجتمع قبلي ولاءه للقبيلة والعشيرة اكثر من المذهب فقبيلة شمر والجبور هي واحد، الجزء الشمالي سني والجنوبي شيعي، فهل يقتتل افراد القبيلة الواحدة فيما بينهم؟ اضافة الى ان عوائل السكان تتصاهر فيما بينها دون الالتفات الى عقدة المذهب. اما على المستوى السياسي فلم يسبق ان تشكلت احزاب على المحاصصة الطائفية او عرقية او مذهبية فحزب الاستقلال كان رئيسه الشيخ محمد كبة وهو شيعي، ونائب الرئيس صديق شنشل وهو سني، وحتى احزاب نوري السعيد وصالح جبر كانت مختلطة طائفيا وعرقيا، اما رؤساء الوزراء منذ تأسيس الدولة العراقية 1920 وحتى الاحتلال 2003، كان منهم سبعة شيعة واربعة اكراد، ويزيد المفكرون العراقيون في التفاؤل حين يعودون الى الوراء فيدعمون حجتهم في انتفاء قيام حرب طائفية بثورة العشرين التي شارك فيها الشيعة والسنة جنبا الى جنب في مقاومة الاحتلال البريطاني.... لكن العراق اليوم سقط في الفخ الذي نصب من الاحتلال واذنابه الذين لا علاقة لهم لا بالدين وقيمه السامية، ولا بعزة وكرامة المواطن العراقي كما تؤكد الاعراف والعادات العربية.. ولذا وجدنا اول من روج للطائفية فئة من المنتفعين الذين جاؤوا مع الاحتلال، وأولهم احمد الجلبي الذي اطلق لأول مرة مفهوم البيت الشيعي، بعدما غفرت له «ذنوبه» امريكا، ومن يغفر الذنوب سوى «الشيطان الاكبر» من المتابعة بعد سرقة اموال من الاردن.

فهل يلتقي الضدان؟ واعجبا. المهم استطاع ان يؤلب الشيعة ويجمعهم في لائحة يقال ان المرجع السيد السيستاني قد دعمها واعتبر ان التصويت واجب شرعي.. ولما عاد من ايران في اول زيارة له عقد مؤتمرا صحافيا في النجف في حضور عبد العزيز الحكيم، وأكد بان ايران لا تريد ان تغادر القوات الامريكية العراق، والحجة في هذا ان تبقى القوات الامريكية رهينة لدي ايران في ملفها النووي مع امريكا. الجلبي كان واعيا بان الحكومة المقبلة ستكون «ملتحية» ومدعمة من قبل ايران لذا طفق يعزف على الوتر الطائفي مبكرا.. اما ثاني من عزز هذه النزعة الطائفية المقيتة فهو الحزب الشيوعي العراقي الذي انشق عنه المناضل د. نوري المرادي مع ثلة من رفاقه، فبعد ايام من سقوط بغداد في نيسان (ابريل) 2003 تحت نير الاحتلال رفع الحزب الشيوعي العراقي في شارع المتنبي اللافتة التالية: «الحزب الشيوعي العراقي يعزي صاحب العصر والزمان الإمام المهدي الغائب عجل الله فرجه باستشهاد الامام الحسين..». فأعجب. هل يلتقي الضدان الشيعي والشيوعي؟ ولنتساءل مع المفكر العراقي فاضل الربيعي: هل نحن امام الحقيقة ام الاسطورة؟ ان الانسان المهزوم المغلوب لا يفكر بالايديولوجية، بل يفكر بالمتولوجيا كما يذهب الى ذلك الناقد الكندي نورثرب فراي.. ثم حان الحين لنتساءل بشكل لا يخلو من العفوية: ما جدوى المليشيات ان لم تذد عن حياض الوطن وتحمي المواطنين وتحرص على توفير الامن بالتساوي، ناهيك عن مقاومة الاحتلال وهذا هو الاهم، كرسالة شرعتها كل الاديان السماوية وعززتها الاعراف والقوانين الوضعية، واقرتها الفطرة الانسانية السليمة.. اين موقف التيار الصدري من نداء العلامة السيد محمد باقر الصدر في رجب وشعبان 1399 للهجرة، النداء الذي استشهد بعده بقليل؟ وهذه فقرة توضح دقة رؤيته لما يحدث الآن: «ان الطاغوت واولياءه يحاولون ان يوجهوا الى ابنائنا البررة من السنة ان المسألة مسألة شيعة وسنة، ليفصلوا السنة عن معركتهم الحقيقية ضد العدو المشترك، واريد ان اقولها لكم، يا ابناء علي والحسين، وابناء ابي بكر وعمر... ان الحكم الذي مثله الخلفاء الراشدون، والذي كان يقوم على اساس الاسلام والعدل، حمل علي رضي الله عنه، السيف للدفاع عنه، اذ حارب جنديا في حروب الردة تحت لواء الخليفة الاول، وكلنا نحارب عن راية الاسلام وتحت راية الاسلام ومهما كان لونها المذهبي. ان الحكم السني الذي كان يحمل راية الاسلام قد افتى علماء الشيعة قبل نصف قرن تقريبا بوجوب الجهاد من أجله، وخرج مئات الآلاف من الشيعة وبذلوا دمهم رخيصا من اجل الحفاظ على راية الاسلام ومن اجل حماية الحكم السني الذي كان يقوم على اساس الاسلام، ان الحكم اليوم ليس حكما سنيا، وان كانت الفئة المتسلطة تنتسب تاريخيا الى التسنن ....». عادل عبد المهدي، عن مجلة «قراءات سياسية» ع: 3 صيف 1992. لماذا غير التيار الصدري وبدل من هذه الرؤية العميقة التي كان يحمل لواءها الشهيد الصدر؟ وما موقف السيد عادل عبد المهدي مما يجري؟ ولماذا حولوا ال البيت الى عدوانيين دمويين يتقربون الى حبهم بقتل العراقيين، وما حادثة اختطاف موظفي وزارة التعليم وتعذيبهم وقتلهم في المدينة التي تحمل اسم الشهيد الصدر عنا ببعيد؟ ان الموظفين ليسوا من القاعدة ولا علاقة لهم بالنظام السابق، هم مجرد موظفين بسطاء يناضلون من اجل قوتهم اليومي فقط.. ان السواعد المتوضئة التي خلناها لا ترتكب المعاصي اضحت اليوم تقتل وتحرق وتهدم المساجد وتغدر، والقلوب الطاهرة اصبحت تسرق، السيد عبد العزيز الحكيم ـ والكلام هنا للمفكر العراقي خير الدين حسيب الذي لا يتقن سوى لغة الوثائق والارقام والحوار الهادئ ـ عنده (اي الحكيم) مرفأ خاص لسرقة النفط والاسماء الذين يعملون معه يعرفها د. حسيب، ويصدر النفط الخام الى ايران من البصرة، والى حدود الآن لا توجد عدادات تحسب كمية النفط المصدرة لأجل تسهيل السرقة، سرقة الشعب العراقي الذي جاؤوا لتخليصه من الدكتاتورية.. وتقرير المفتش الامريكي الذي عينه الكونغرس يكشف الفضائح التي وقعت في مجال النفط وغير النفط بالسرقات، سواء اثناء مرحلة بريمر او بعدها.. ما موقف السيد الحكيم الموالي لايران سياسيا ان لم يكن ايرانيا في الاصل من مقولة الخميني «اذا رضيت عنك امريكا فاتهم نفسك» وشعار الشيطان الاكبر الذي رفعته الثورة الاسلامية..؟ قلبهم مع الحسين وسيفهم مع الامريكان. فهل يلتقي الضدان؟ واعجبا. ماذا تدعى المصالحة التي جاء بها نوري المالكي التي تشترط على المقاومة الا تكون ضالغة في قتل الاصدقاء من قوى التحالف، أي الاحتلال؟ هذا القول لا يصدقه الا الكومسير المغربي محمود عرشان خادم دار المخزن الذي يحمل بطاقة «مقاوم» للاستعمار الفرنسي للمغرب حين اكد في حوار له مع احدى الجرائد المغربية بان يده نظيفة غير ملطخة بدم اي فرنسي محتل..؟ ماذا تدعى الجلسات الصوفية مع الوزيرة الامريكية للخارجية؟ لماذا يجلسون مع زلماي خليل زادة (السني) وينضمون اليه ، ولا يجلسون مع المقاوم السني للاحتلال وعمدته زادة (السني)؟ انهم غير صادقين (بلغة المنطق اولا) فهم كاذبون لان الاضداد لا تلتقي، هم كاذبون تهمهم انفسهم لانهم غرباء عن الشعب العراقي، فلم يستطيعوا ان يتأقلموا معه، ليسوا واثقين من استمرار البقاء في ارض العراق، ولست مازحا فارادة الشعوب تكره المزاح.. ان ملوك الطوائف الجدد جاؤوا لمهمة اساسية ولنقلها بصراحة.. جاؤوا لاخراج العرب من ارض العرب كما قال الشاعر العراقي طراد الكبيسي:

خرج الاندلسيون من الاندلس عام 1492
وخرج الفلسطينيون من فلسطين عام 1992
فمتى يخرج العرب من بلاد العرب؟

لكن هذه الأرض لن تتلقح الا باللغة العربية.. سيكون خرابا... سيكون خرابا... يا امراء التخريب.. ويا حكاما مهزومين.. سيأتي اليوم الذي سنتحاكم فيه قدام الصحراء العربية.. وسيأتي اليوم الذي ستغرس القدس اظافرها في اعينكم.. كما قال الشاعر العراقي الآخر مظفر النواب. لا بد ان نأخذ الدرس من التخريب... يا امراء التخريب. ويا حكاما مهزومين.

* كاتب من المغرب

تأملات في المشهد العراقي: طائفية بلا دين

شرفاء العراق هم الأجدر بحكمه

عبد الرحمن مجيد الربيعي*

■ لعنة الله والسماء وكل الشرفاء والخيرين على الذين اوصلوا العراق الشامخ الى ما هو عليه الآن من قوات احتلال الى عملاء الى كل القتلة والمصفقين في جوقات الموت والخراب بضاعة بوش الابن المسوقة بحقد وانتقام.

لا أكاد أصدق أنا الذي عشت طفولتي وشبابي الباكر في العراق وعملت في اكثر من مجال وتجولت في جغرافيته من الفاو الى السليمانية واربيل وكركوك والموصل، ليس هناك مدينة لم اعرفها من مدنه حتى الصغيرة منها، ما أجمل الموصل واولئك الاصحاب الذين ترددت عليهم كثيرا، ما أروع سامي وعبد الوهاب وعلي وبشير اذ كانوا عراقيين مئة بالمئة، لم يتنابزوا بانتماء طائفي ولا عرقي ابدا، صدفة قال سامي وعبد الوهاب ان اصلهما البعيد من الشيشان. وما اروع سليمان الذي كنت ازوره في مدينته الوادعة الصغيرة المقدادية، واجده مع صحبه وجلهم من المدرسين الذين يضمهم نادي المعلمين، وما أجمل السهر فيه، مع الطعام والشراب وصفاء العلاقات، سليمان نفسه كان من أسرة كردية كما ذكر ذات حديث دون ان يتوقف عند هذه المعلومة، وهكذا.. وهكذا.. اصدقائي في الحلة الفيحاء موفق وشاكر (رحمه الله) ومن البصرة وهم كثر. ما أجمل تلك الزيارات الشتوية وجلسات مطعم علي بابا في العشاء والسمك الزبيدي الذي لا يعيش الا في شط العرب.

كنا قلبا واحدا، من اي طائفة كنا ومن أي جهة جئنا ولأي قبيلة انتسبنا ومن اي عرق انحدرنا اصحابنا الكركوكيون كانوا من أجمل تشكيلات زهرة الفسيفساء العراقية حتى في تزاوج امهاتهم وآبائهم.

وكنا خليطا ابداعيا من القاص الى الناقد الى الشاعر الى الرسام الى المسرحي والموسيقي فما الذي حصل؟ من فعل بنا هذا؟

كل خلافاتنا مهما اشتدت كان منطلقها الموقف السياسي خاصة عندما يتحول الحزب ـ اي حزب ـ الى سلطة ويكثر الراقصون والهتافون وصائدو المغانم الطارئة. فكيف تحول كل الذي كان الى الذي كائن والذي يشكل الدم عنوانه؟

انه الاحتلال كلما ازداد عجزه وبانت هزيمته ازداد حقده على كل ما هو عراقي، وادخل عصابات القتلة لتقتل، تضرب هنا وتضرب هناك فيبدأ الاشتباك اللعين وبوسائل لا تتنافس الا بما فيها من بشاعات لا توصف.

ان الذين زينوا للاحتلال الصورة واوهموه ان كل ما عليه هو ان يأتي فقط، ورأينا طلائع العملاء ربما من اولاها صورة المتعاون احمد الجلبي التي سوقها عندما غزل على مقربة من الناصرية وكرشه المستدير يرقص امامه وعلى رأسه قبعة كاوبوي ونزل من مروحية امريكية وبحماية المارينز تم سرعان ما اكتشف اسياده انه لا يساوي شيئا وليس له اي رصيد وان العراقيين لا يحترمون من يبيعهم من ابناء جلدتهم، فكيف اذا كان جل العملاء لا علاقة لهم بنا ودمهم ليس فيه قطرة عربية ولم تعطره مياه دجلة والفرات! وما الانتساب الى العراق او كتابة لقب عربي الا للتسويق فقط، ولكنهم مكشوفون والناس رغم كبر البلد وسعته تعرف بعضها.

ان امريكا التي انكشف وهمها وفشل مشروعها في العراق اصبحت تبحث عن منافذ جديدة وتعيد ترتيب اوراقها وجعلت من الكاوبوي القاتل رامسفيلد الضحية الاولى لخسارة الجمهوريين، وهناك من صار يعد العدة لمحاكمته فالذين فعلوا كل هذا الخراب لا بد ان يدفعوا الثمن واصبحت محاكمة الرئيس صدام اشبه بالدعابة رغم مرارتها اذ حكموا عليه بالاعدام بحجة ان اكثر من مئة شخص قضوا في قضية الدجيل. والمفارقة ان اربعة اضعاف هذا العدد يسقطون في اليوم الواحد وجلهم من الابرياء الذين قادهم حظهم التعيس للسكنى في هذه المنطقة او تلك او تواجدوا في المكان صدفة ولنا مثال قريب في الذي حصل بمدينة الثورة (الصدر حاليا) يوم الخميس 2006/11/23.

لا حل الا بإنهاء الاحزاب الطائفية، ومحاربتها والقضاء عليها نهائيا لانها سممت المناخ الاخوي العراقي وبدأت بحملات تصفية للخيرين الذين لم يرتهنوا للخارج، فليعد مجلس الحكيم (الادنى) ومنظمة القتل بدر من حيث اتوا اذ لا علاقة للعراق بهم فكيف اذا كانوا حكامه الاراجوزات الذين يحركهم المستشارون الامريكان واوامر من هم على الحدود الشرقية؟

قرأت مرة ان الخميني احب اللقاء بزعماء ما سمي المجلس الاعلى للثورة الاسلامية في العراق الذي تشكل في ايران عندما اعتلقت الحرب بين البلدين فكان له ما اراد ووقفوا امامه وعندما نظر اليهم قال: هؤلاء زعماء المجلس الاعلى للثورة الاسلامية في ايران وليس في العراق.

وعنى لخميني بهذا انهم ايرانيون في الاصل والانتماء فكيف يصبحون المجلس الاعلى (العراقي)؟!

مقتدى الصدر يعلن ان المالكي اذا التقى بوش فسيسحب وزراءه؟ ونقول بألم: ليت هذا الشاب الذي منحه الكثيرون ثقتهم من العراقيين واشقائهم العرب يدرك بأنه اضاع تلك الثقة بدخوله في لعبة حكم هزيل تحت سياط الاحتلال فدخل البرلمان المزعوم بقائمة الحكيم واستوزر بعض المحسوبين عليه نتيجة لهذا، وفقد سيطرته على بعض اجنحة جيش المهدي فتحولت الى عصابات قتل وتصفيات ولم ينفع تهديده في التبرؤ من الخارجين عن كلمته.

واذا كان المالكي يلتقي بوش او لا يلتقيه فهل المسألة عند هذا الحد فقط؟ هل يشك السيد مقتدى ان المالكي وصل الى رئاسة الوزراء ولو كان المنصب بالاسم فقط ويستقبل في البيت الابيض والكونغرس لو لم يكن متعاوناً حتى النخاع، وان كل هذه الحفاوة ومديح ولية امره كوندوليزا رايس واعجابها به ـ هكذا قالتها ـ لا غاية من ورائها الا تلميع صورته لاقناع الاتباع بأنه رئيس وزراء فعلا؟! كل التشكيلة الحكومية وفقا لصيغة بريمر المعتمدة على المحاصصات يجب ان تسقط حيث اصبح الطالباني رئيسا للجمهورية والمالكي للوزراء والمشهداني للنواب، ويجب ان تنتهي وينتهي هؤلاء الفاشلون معها ويقبر قانون بريمر اللعين.

وعليهم ان يقتنعوا ـ المحتلون ـ بأن شعب العراق العربي لا يرضى بالعملاء والباعة واللصوص والطائفيين حكاما، والجحيم سيزداد سعيرا! والعراق لا بد له ان ينهض من موته.

* روائي من العراق يقيم في تونس

عوني فرسخ*

لبنان ومتوالية الاغتيال السياسي والحرب الأهلية

■ هل تؤدي جريمة اغتيال بيار الجميل لتفجير الحرب الأهلية الثالثة كما تسببت بذلك جريمتا اغتيال نسيب المتني سنة 1958 ومعروف سعد سنة 1975؟ سيما وقد التقى «صقور» تيار 14/ آذار مع صناع القرار الامريكي والصهيوني على عمل كل ما يساعدهم في استرداد المبادرة التي افقدهم اياها انتصار المقاومة. وذلك بتجريد شعب لبنان من امتلاكه قوة ردع العدو وقدرته على تحميله تبعات عدوانه، كما للحيلولة دون تأصيل مفاعيل المنجزات اللبنانية في الواقع العربي. وفي ممارسات «صقور» تيار 14 آذار ما يوحي باعادة انتاج ما كان للقناصل الاجانب من قوة تأثير في قرارات امراء الطوائف اللبنانية. ومما يضاعف التخوف من الانزلاق للحرب الأهلية افتقاد القوة العربية الضابطة للفتنة، كما جرى في الحالتين السابقتين.

فالدور المصري، الذي احياه التوجه القومي لثورة 23 تموز (يوليو) بقيادة عبد الناصر، أهدرته الردة الساداتية. وحيث لم ينهض أي دور عربي معوض بات النظام الاقليمي العربي فاقدا المنعة، بل وغير ممتنع عن الاستسلام للارادة الامريكية، كما هو جلي في التعاطي الرسمي العربي مع تجليات «الفوضى البناءة» في العراق المحتل.

غير أن ما لا يأخذه في حسبانهم المخوفون بالحرب الأهلية ان لبنان لم يسقط فقط مقولة «قوة لبنان في ضعفه»، وانما أسس أيضا قاعدة تحوله من تجمع طوائفي شديد التأثر بالمداخلات الخارجية ليغدو الشعب العربي الأكثر فاعلية في واقع امته، والاقدر على احداث تطور كيفي في استجابتها للتحدي الامبريالي – الصهيوني. فضلا عن أن كشف مقاومته لزيف اسطورة «الجيش الذي لا يقهر»، التي طالما ارهبت الانظمة العربية، زلزل قواعد ثقافة الهزيمة، أبرز معوقات توظيف القدرات العربية في مواجهة العدو، والعامل الاول في تفشي سرطان التنصل من الالتزام بالتصدي للتحالف الامبريالي ـ الصهيوني.

ثم ان واقع لبنان هو اليوم غيره سنة 1958 أو سنة 1975، فالانقسام المتأصل تاريخيا بين نخبه لم يعد قائما بين طائفة وطائفة وانما بين أهل الاذعان واهل الرفض، كما يقرر المطران جورج خضر ـ النهار في 2006/8/19 ـ وأهل الرفض يشكلون مروحة واسعة من كل الطوائف يتصدر صفوفها أول مرة في تاريخ لبنان الحديث رئيسا الجمهورية ومجلس النواب. وكل من الرئيسين لحود وبري لا يتميز فقط بوضوح الموقف تجاه الضغوط الامريكية والاوروبية وانما ايضا بالحرص الشديد على تجنيب لبنان تداعيات الصراعات اللامجدية. وكذلك هو حال الجيش المحصن ضد الانقسام الطائفي والاختراقات الاجنبية، فهو متهم امريكيا بانه «متفهم أكثر من اللازم للمقاومة». ويذكر انه عندما تم توحيده سنة 1990 بقيادة العماد اميل لحود ارسيت قاعدته القتالية على أن اسرائيل هي العدو، كما صدرت له التعليمات للتنسيق مع المقاومة ودعمها. وعلى مدى السنوات الست عشرة الماضية عرف بالتفاعل الايجابي معها، الأمر الذي يدعو للتفاؤل بفشل المساعي الامريكية للتأثير في موقفه من خلال الدعوة لتسليحه واعادة تأهيله.

وفضلا عن رجحان كفة قوى المعارضة في ميزان القدرات والادوار، وقدرتها بالتالي على لجم انفعالات تيار 14 آذار، عرفت غالبية قياداتها، وبخاصة قيادة حزب الله، بقدر عال من الشعور بالمسؤولية وكفاءة ادارة الازمات. فالحزب صاحب الدور المحوري في المعارضة تميز منذ بروزه بحرص قيادته على عدم الانجرار لما فيه اضعاف جهوزيته للتصدي لعدو شرس يتربص بلبنان وبه. والمثال الابرز الموقف غداة الانتصار المبين سنة 2000 تجاه عناصر «جيش لبنان الجنوبي» وبقية المتعاونين مع العدو. اذ بدل الانشغال بتصفية الحسابات مع الذين اجرموا بحق مقاتليه وقاعدته المجتمعية شغل بتطوير قدراته القتالية، كما تجلى ذلك في حرب الثلاثة والثلاثين يوما.

ثم انه ليس في مطالب المعارضة ما يتناقض مع الدستور، أو الالتزام بالاصول الديمقراطية. فالدعوة لحكومة وحدة وطنية للمعارضة فيها الثلث المعطل مؤشر استعداد للتعامل مع تيار 14 آذار برغم تباين توجهات الطرفين. فيما الدعوة لانتخابات مبكرة، وقانون انتخابي جديد تصوغه لجنة وطنية ممثلة للجميع، دليل الايمان بأن الشعب مصدر السلطات جميعها. والمعارضة لم ترفض «المحكمة الدولية» وانما تحفظت على التسرع في اقرار مسودة مشروعها، وكل ما ارادته تأمين سيادة لبنان وأن يكون صاحب دور في أمر هو من صميم اختصاص جهازه القضائي.

وتوضح قراءة الخارطة السياسية اللبنانية أن الغالبية الساحقة للشيعة مع تحالف حزب الله وأمل، فيما الشارع السني ناصري الهوى وأقرب لمواقف الرئيسين الحص وكرامي واسامة سعد وكمال شاتيلا منه لمن استزلمهم الحريري بالمال والمناصب. فيما غالبية نخب وجمهور الطوائف المسيحية مع توجهات العماد عون وسليمان فرنجية ونجاح واكيم، وليس مع طروحات القوات اللبنانية وحزب الكتائب وقرنة شهوان. ولما يزل جمهور الموحدين (الدروز) وفيا لتراث شكيب أرسلان وشهيد الحركة الوطنية كمال جنبلاط، كما انه في رفض الأكثرية البرلمانية التعاطي بايجابية مع مطالب المعارضة دلالة قصور التزامها بالديمقراطية والحوار الايجابي لحل الازمات. أما التخويف بفزاعة استعادة الدور السوري او زحف الدور الايراني فامر ان جاز لأحد فانه غير جائز للمستظلين بالدعم الامريكي والفرنسي والمتمتعين بالقبول الصهيوني. فيما مراهنة «الصقور» على احتمالات الانزال الامريكي والاوروبي على سواحل لبنان وفي بعض نواحي جباله العاتية على العاتي فدلالة ضعف ذاكرة من نسوا ما حل بالانزال الامريكي سنة 1958 والامريكي ـ الاوروبي سنة 1982.

ومن المتوقع ان يكون لرجال المال، القوة الصاعدة في السياسة العربية، دورهم في كبح الانجرار للحرب الاهلية، حرصا على مليارات الاستثمارات العربية واللبنانية في سندات الخزينة اللبنانية والعقارات. وجلهم اصحاب نفوذ في السياسة اللبنانية. والحرب ان كانت قد تخلصهم من المقاومة التي يعادونها ستعرض مليارداتهم للخطر. كما يلاحظ محقا معن بشور ـ مجلة «المستقبل العربي»، العدد 332 تشرين الاول / أكتوبر 2006.

واخيرا الم يخض امراء الطوائف غمار حربين اهليتين خلال نصف القرن الاخير ولم تأت النتائج في الحالين وفق تصور حمائمهم وليس صقورهم فقط؟ بل انجزتا خطوات على طريق هز قواعد ارثهم التاريخي، بتحقيق قدر من التجاوب مع تطلعات دعاة التغيير الاجتماعي؟ وفي وصول الانقسام السياسي بين الطوائف المسيحية حد عجز المطران صفير عن رأب الصدع فرصة تاريخية لتجاوز واقع التجمع الطوائفي. وحبذا لو جعلت المعارضة في مقدمة مهام وزارة الوحدة الوطنية المطالبة بها تشكيل لجنة الغاء الطائفية المنصوص عليها في اتفاق الطائف. لانه بالتحول من التجمع الطوائفي الى المجتمع الوطني اللاطائفي الحل الجذري للانقسام التاريخي والحل الناجع لمتوالية الاغتيال السياسي والحرب الاهلية. وهذا هو الجهاد الاكبر المأمول أن تخوضه قيادات المعارضة، خاصة قيادة حزب الله، والسيد حسن نصرالله على الأخص، لأنه بهذا يلجم كل النافخين في نار الفتنة المذهبية التي تلوح نذرها في أفق المشرق العربي.

* كاتب فلسطيني يقيم في الامارات

د. عبدالفتاح ماضي*

الاصلاح السياسي في مصر يرتبط بتطوير التعليم العالي

■ يجب، بداية، أن توجه التحية الى وزارة التعليم العالي لتصديها لتطوير التعليم العالي وطرحها ورقة للمناقشة بعنوان «رؤية لتطوير القوانين والتشريعات التي تحكم مؤسسات التعليم العالي» وللسيد الوزير شخصياً لاهتمامه بمشروعات التطوير وعقده عدة اجتماعات لمناقشتها. فيما يلي بعض الخواطر حول الورقة:

أولاً: اصلاح التعليم العالي جزء لا يتجزأ من اصلاح مصر كلها، ويعتمد الى حد كبير على نجاح جهود الاصلاح السياسي واصلاح مجمل المنظومة التي تقوم عليها الدولة في كافة القطاعات وعلى كافة المستويات بدءاً من منظومة القيم والأطر المرجعية العليا ومروراً بالمؤسسات والهياكل التنظيمية والادارية والمالية، وانتهاءً بدور الدولة ومؤسساتها. ولذا فان جهود تطوير التعليم العالي المستوردة من الخارج لن يكتب لها النجاح في بلد يحكمه حزب واحد ويعاني شعبه الكثير من القيود على الممارسة السياسية، وأوجه كثيرة من الفساد وغياب الشفافية وتدهور القيم والاخلاقيات..

ثانياً: الورقة التي صدرت باسم «رؤية لتطوير».. جاءت في شكل نقاط مختصرة، برغم أنه يفترض ممن يتقدم بمقترحات تطوير أن يُسهب في كتابة تفاصيل البرامج المقترحة فيُحدد أوجه القصور في النظم الحالية والمقاصد العليا والأهداف التفصيلية لبرامج التطوير وآليات التنفيذ والمتابعة، وذلك لكي تصل الفكرة واضحة ويستطيع المطلع عليها الحكم على واقعيتها ومدى قابليتها للتطبيق في المجتمع المستهدف. فالشيطان يكمن دوما في التفاصيل، واللوائح التنفيذية في بلادنا تقتل العبارات العامة والمنمقة التي تنص عليها القوانين.

ثالثاً: يرتبط بما سبق أنه ليس من بين «مبررات صياغة اطار تشريعي جديد للتعليم العالي» ما آلت اليه أحوال الجامعات المصرية لا من قريب ولا من بعيد، كما لا تتضمن الورقة ترتيباً للأولويات أو للعقبات التي من الممكن ظهورها في التطبيق. وهذا في اعتقادي أمر في غاية الخطورة، فخطوات تطوير قطاع ما لا بد أن تبدأ بتشخيص دقيق للوضع الحالي (بسلبياته وايجابياته والأسباب والجهات المسؤولة عن تلك السلبيات) وذلك للانطلاق منه الى وضع أنسب الحلول لتطويره التي قد يتصل بعضها بالقوانين والتشريعات القائمة، وقد يتصل بعضها الآخر بالنظام السياسي القائم، أو بممارسات القائمين على التعليم أو هيئات التدريس أو عن تغير قيم المجتمع نفسه أو غير ذلك.

رابعاً: من الأمور الغامضة ما جاء في شأن مجانية التعليم، فحسب الورقة: «تدار المؤسسة التعليمية اقتصاديا كوحدة مستقلة» و«مجانية التعليم هي علاقة مباشرة بين الطالب والدولة، أما علاقة الطالب بالمؤسسة التعليمية فهي علاقة بين طالب خدمة تعليمية ومقدمها بمقابل» و«مجانية التعليم حق تكفله الدولة للطالب المستوفي للمتطلبات العلمية المقررة». هذه كلها عبارات مبهمة وتحتمل أكثر من رأي، وتُنبئ بأن الدولة في طريقها للتخلي عن التعليم العالي وترك ادارته لآليات السوق ووضع الجامعات في يد مجالس أمناء. وهذا أمر لم تُقدم عليه أكبر الدول الرأسمالية، فالتعليم مجاني في دول مثل فرنسا وألمانيا وغيرهما، كما أن أكبر الجامعات الأمريكية جامعات حكومية. نعم هناك مشكلة تتصل بالمجانية في مصر، لكنها نتجت في الأساس من ادارة الدولة للمجانية وليس من المجانية ذاتها، بمعنى أن هناك ممارسات وسياسات عديدة تراكمت على نحو أدى الى تراجع مبدأ المجانية. وقد تفاقم الأمر مع انتشار ظاهرة الجامعات والمعاهد الأجنبية والخاصة وتفشي ظاهرة الدروس الخصوصية، وهما ظاهرتان لم تُشر الورقة الى آثارهما السلبية على التعليم العالي في مصر. كما أن هناك مخاوف من سيطرة رجال الأعمال على مجالس الأمناء تلك فتتحول الى مجالس للربح كما الحال في مؤسسات المال والأعمال.

خامساً: أمور التعيين والترقية والتنقل الخاصة بأعضاء هيئات التدريس تعاني من الغموض أيضاً على الرغم من أهميتها. فقد جاء بالورقة أن الاعلان المفتوح هو «الأساس في الترشيح/ الاختيار لكافة مستويات القيادات الجامعية...» و«لكل المستويات الأكاديمية من مساعد مدرس/ مدرس/ أستاذ مساعد/ أستاذ/ أستاذ تخصص...». لكن أليس هناك بعض التناقض بين التعيين بالاعلان مع النص في الورقة ـ أكثر من مرة ـ على تطوير نظام الترقيات؟ فالنظام الحالي ـ وكذا الحال في جُل جامعات العالم ـ يربط ترقي الأساتذة للمناصب الأعلى بانتاج الأبحاث ونشرها وليس بالاعلانات المفتوحة. ان التعيين بالاعلان ـ في أمريكا مثلاً ـ يتم للوظائف الشاغرة، أما الترقية للمناصب الأعلى فتتم فقط من خلال نظام الترقيات كما يُفهم من اسمها. كما لم تقدم الورقة أي آليات للوقوف ضد المحسوبية والمجاملات وتدخل الأمن في التعيين، هذا فضلاً عن أن البعض أعرب عن مخاوفه من أن تستخدم هذه الطريقة للتخلص من الأساتذة المعارضين للنظام السياسي أو لتدخل أجهزة الأمن في شؤون الجامعات، وهذه مخاوف حقيقية في ضوء سلوك السلطة تجاه مطالب قطاعات أخرى في الآونة الأخيرة، حال ما حدث مع القضاة والصحافيين والنقابات المهنية، بل وحال ما حدث أثناء تعديل المادة 76 من الدستور.

سادساً: هناك أم